

السياسة المالية للمؤسسات في إطار الاقتصاد الإسلامي بالقانون الجزائري

The financial policy of institutions within the framework of Islamic economics under Algerian law

La politique financière des institutions dans le cadre de l'économie islamique selon la loi algérienne

ايمان بغدادادي¹*

تاريخ الإرسال: 2024/11/12 تاريخ القبول: 2025/04/13 تاريخ النشر: 2025/06/11

ملخص:

الاقتصاد الإسلامي يعتمد على مصدر رباني ويهدف لتحقيق أهداف سامية، ويتميز بنظام مزدوج من الرقابة: رقابة بشرية وأخرى ذاتية، الرقابة الذاتية تتعلق بمراقبة الفرد لنفسه في أنشطته الاقتصادية، مما يحقق توازنًا بين الجوانب المادية والروحية ومصلحة الفرد ومصلحة الجماعة لضمان هذا التوازن، من الضروري وجود نصوص قانونية تنظم الاقتصاد الإسلامي في الجزائر، يُعتبر تفعيل هذا النظام ضرورة لتحقيق التنمية الاقتصادية، حيث يمثل منهجًا في السياسة الاقتصادية خاصة المالية رغم أنه لم يُعترف به قانونيًا إلا مؤخرًا، إلا أنه يُطرح كخطوة أولى لتطويره إلى قطاع قائم بذاته، فالمؤسسات الاقتصادية الإسلامية تُعتبر نتاجًا لهذا النظام، حيث يُعد القانون الأساس لتأسيسها من خلال معاملات واستثمارات إسلامية في إطار السياسة المالية الإسلامية

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، الجزائر، المؤسسات الاقتصادية الإسلامية، المشرع، الاقتصاد الإسلامي.

تصنيف JEL: H2، B5، E4.

Abstract :

Islamic economics is based on a divine source and aims to achieve noble goals, It is characterized by a dual system of oversight: human oversight and self-regulation. Self-regulation pertains to an individual's monitoring of their own economic activities, which achieves a balance between material and spiritual aspects, as well as between individual interests and the interests of the community, To ensure this balance, it is essential to have legal texts that regulate Islamic economics in Algeria. Activating this system is considered necessary for achieving economic development, as it represents an approach in economic policy, particularly in finance, even though it has only recently been legally recognized Nevertheless, it is presented as a first step towards developing it into an independent sector, Islamic economic institutions are seen as a product of this system, with the law serving as the foundation for their establishment through Islamic transactions and investments With in the framework of Islamic financial policy

Keywords: Fiscal policy, Algeria, Islamic economic institutions, the legislator, Islamic economy

JEL Classification: H2, B5, E4.

¹ Imane Baghdadi

Abdel Hafid Bouassef University Center - Mila, Algeria.baghdadi.i@centre-univ-mila.dz

Résumé :

L'économie islamique repose sur une source divine et vise à atteindre des objectifs nobles. Elle se caractérise par un système de contrôle double : un contrôle humain et un contrôle auto-régulé, Le contrôle auto-régulé concerne la surveillance que l'individu exerce sur lui-même dans ses activités économiques, ce qui permet d'atteindre un équilibre entre les aspects matériels et spirituels, ainsi qu'entre l'intérêt individuel et l'intérêt collectif. Pour garantir cet équilibre, il est essentiel d'avoir des textes législatifs régissant l'économie islamique en Algérie, La mise en œuvre de ce système est nécessaire pour réaliser le développement économique, car il représente une approche dans la politique économique, en particulier financière, bien qu'il n'ait été reconnu légalement que récemment. Cependant, il est présenté comme une première étape pour le développer en un secteur autonome, Les institutions économiques islamiques sont considérées comme le produit de ce système, où la loi constitue la base de leur création à travers des transactions et des investissements islamiques.

Mots clés : Politique financière, Algérie, institutions économiques islamiques, législateur, économie islamique.

classification JEL: H2,B5,E4.

مقدمة

إن النظام الاقتصادي الأنسب للبشر وفقاً لما تتفق عليه الدول، قد يكون نظاماً رأسمالياً أو اشتراكياً أو مختلطاً، ومن الجدير بالذكر أنه لا يوجد في الواقع ما يُعرف بالنظام الاقتصادي الإسلامي، حيث يُعتقد أنه مجرد اجتهادات نظرية تسعى إلى تفسير النصوص الشرعية بما لا يتناسب مع معانيها الحقيقية بالإضافة إلى ذلك، فإن التجارب المصرفية المحدودة التي تم تطبيقها لا ترتقي إلى مستوى النظام الاقتصادي، فضلاً عن عدم قدرتها على تقديم حلول تنموية شاملة.

ومع ذلك، وبعد مرور أكثر من خمسة قرون على تأسيس أول بنك تجاري في مدينة البندقية، تواجه البنوك التقليدية منافسة كبيرة من البنوك الإسلامية التي ظهرت وانتشرت خلال النصف الثاني من القرن العشرين، والتي تعتمد أساساً على مبدأ التخلي عن المعاملات المالية الربوية.

علاوة على ذلك، يُعتبر الاقتصاد الإسلامي أداة فعالة لمواجهة المشكلات المجتمعية حيث يتضمن إجراءات تهدف إلى تحقيق العدالة في توزيع الثروات والحفاظ على التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع، من خلال اتباع أحكام الشريعة الإسلامية التي تضمن تحقيق التكافل الاجتماعي وبالتالي، يختلف الاقتصاد الإسلامي عن الاقتصاد التقليدي أن هذا الأمر يجعله معتمداً في الدول الإسلامية، بما في ذلك الدول العربية. إذ تسعى الجزائر بصفتها دولة عربية إسلامية، إلى تعزيز الاهتمام التشريعي بالمالية الإسلامية من خلال تجارب متعددة في هذا المجال ويعزى ذلك إلى زيادة الوعي المجتمعي في الجزائر بأهمية التعامل مع هذا النوع من الاقتصاد، خاصة في ظل الدعوة إلى الصيرفة الإسلامية التي تتجنب التعامل بالربا وهذا يشجع على الاستثمار في المشاريع الإسلامية وخلق مؤسسات اقتصادية إسلامية، مثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة.

بدأ المشرع في الجزائر بوضع قوانين وتنظيمات تهدف إلى تأسيس أسس المالية الإسلامية بشكل سليم، بدءاً من الصيرفة الإسلامية والتكافل الاجتماعي، وصولاً إلى محاولة تعزيز اقتصاد إسلامي بديل، تأتي هذه الجهود استجابةً لاحتياجات المواطن الجزائري سواء كان مستهلكاً أو تاجرًا أو مستثمرًا، كما توجد نصوص قانونية سارية المفعول تتماشى إلى حد ما مع ضوابط الاقتصاد الإسلامي ومع ذلك، لا يمكن تحقيق نجاح مبادئ الاقتصاد الإسلامي في الواقع العملي دون وجود تنظيم قانوني مناسب خاصةً فيما يتعلق بالمعاملات المالية وتنظيم السلوك الاقتصادي للأفراد والتحليل الاقتصادي.

منذ عام 2020، قامت الحكومة الجزائرية بالتركيز على تفعيل قطاع الصيرفة الإسلامية، بهدف المساهمة في احتواء السوق الموازية، بالإضافة إلى البحث عن مصادر تمويل بنكية جديدة لتعزيز موارد الخزينة العمومية، وذلك في ظل تراجع أسعار النفط آنذاك، فضلاً عن الآثار السلبية الناتجة عن الانكماش الاقتصادي الناجم عن جائحة كورونا.

خلال فترة تمتد على 30 شهراً، أظهرت النتائج حصيلة إيجابية تفوق التوقعات، وفقاً لتصريحات المسؤولين، حيث بلغت قيمة ودائع الصيرفة الإسلامية في البنوك والمؤسسات المالية العامة والخاصة 500 مليار دينار جزائري (ما يعادل 3.7 مليارات دولار) منذ إطلاقها في أبريل 2020 وحتى نهاية أغسطس 2022، كما أفادت الإذاعة الجزائرية.

وفي هذا السياق، أشار المدير العام للقرض والتنظيم المصرفي في البنك المركزي إلى أن قيمة التمويلات خلال نفس الفترة بلغت 400 مليار دينار جزائري (ما يعادل 2.98 مليار دولار) لدى جميع البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر.

تشمل هذه الحصيلة نشاط 6 بنوك عامة وخاصة، بالإضافة إلى مصارف متخصصة في تقديم الخدمات الإسلامية، من خلال 503 نوافذ إسلامية و64 وكالة مخصصة حصرياً للمعاملات المالية الشرعية، مع أكثر من 600 ألف حساب بنكي، وفقاً لما ذكره المسؤول ذاته.

وفي سياق متصل، أعلنت وزارة المالية مؤخراً عن استعدادها لإطلاق الإطار القانوني والتنظيمي الذي ينظم سوق الصكوك الإسلامية خلال عام 2023، كما أفاد بنك الجزائر بتلقيه 20 طلباً جديداً من 11 بنكاً (مع إمكانية زيادة هذا العدد) للحصول على الترخيص لعرض المنتجات المالية الإسلامية.

اهداف الدراسة:

ان دراسة موضوع "السياسة المالية للمؤسسات في إطار الاقتصاد الإسلامي بالقانون الجزائري" تهدف إلى فهم كيفية تطبيق المبادئ الاقتصادية الإسلامية في إدارة السياسات المالية للمؤسسات داخل السياق القانوني الجزائري، ويمكن تلخيص الأهداف الرئيسية لهذه الدراسة كما يلي:

✓ تحليل السياسة المالية للمؤسسات في الاقتصاد الإسلامي: من خلال هذا الجانب يتم دراسة كيفية تنظيم وإدارة المؤسسات الاقتصادية وفقاً للمبادئ الإسلامية مثل تحريم الربا (الفائدة) والغش، وتشجيع المعاملات المالية التي تعتمد على العدالة والمساواة.

✓ دراسة التشريعات الجزائرية المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي: فالهدف هو فهم كيفية تطابق التشريعات والقوانين الجزائرية مع المبادئ الإسلامية في مجال السياسة المالية، مثل القوانين المتعلقة بالتمويل، الضرائب، وتوزيع الأرباح والخسائر.

✓ التمييز بين السياسات المالية التقليدية والإسلامية: فيمكن أن يتناول البحث الفروق بين النظام المالي التقليدي والنظام المالي الإسلامي في ضوء الفقه الإسلامي، وكيف يمكن للمؤسسات الجزائرية تطبيق المبادئ الإسلامية في عملياتها المالية.

✓ التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للسياسات المالية الإسلامية: من خلال دراسة تأثير تطبيق هذه السياسات على الاقتصاد الجزائري والمجتمع، مثل تعزيز العدالة الاجتماعية، تقليل الفقر، وزيادة الشفافية في المعاملات المالية.

✓ تقديم اقتراحات لتحسين التطبيق الفعلي: بناءً على التحليل، قد يتضمن البحث اقتراحات لتحسين تطبيق السياسة المالية الإسلامية في المؤسسات الجزائرية وتحديد العوائق التي قد تواجه هذا التطبيق.

بالمجمل، الهدف من الدراسة هو تقديم إطار نظري وتطبيقي حول كيفية دمج مبادئ الاقتصاد الإسلامي في السياسات المالية للمؤسسات الجزائرية، مما يساعد في تحسين كفاءة وفعالية النظام المالي في الجزائر.

وبناءً على ما تقدم، يطرح السؤال التالي: إلى أي مدى اهتمت الجزائر بالمالية الإسلامية في ظل الاستعداد التدريجي لتبني الاقتصاد الإسلامي بجانب الاقتصاد التقليدي غير الإسلامي من الناحية التشريعية؟

للإجابة على هذه الإشكالية، ارتأينا اتباع المنهج الوصفي لعرض مختلف القوانين المتعلقة بمدى التطبيق الجاد للمالية الإسلامية، التي تشكل أساس الاقتصاد الإسلامي، والنظر في مدى تكريسها الفعلي على أرض الواقع.

وتجدر الإشارة إلى أن:

تصنيف الإضافة العلمية لموضوع " السياسة المالية للمؤسسات في إطار الاقتصاد الإسلامي بالقانون الجزائري " يعتمد على عدة أبعاد رئيسية يمكن تحديدها من خلال النقاط التالية:

- **التكامل بين الشريعة والاقتصاد:** من خلال دراسة السياسة المالية في هذا السياق يمكن أن تبرز كيف يمكن للمؤسسات الجزائرية التوفيق بين المبادئ المالية الإسلامية التي تقوم على العدالة الاجتماعية، وحظر الربا، وتوجيه الأموال نحو المشاريع الإنتاجية والمنافع العامة، وبين الحاجة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.
- **إمكانية تطبيق الأدوات المالية الإسلامية:** بما أن الاقتصاد الجزائري يتسم بالتحديات التي يفرضها الاقتصاد العالمي وتنوع المصادر الاقتصادية، فإن البحث يمكن أن يسلط الضوء على تطبيق الأدوات المالية الإسلامية (مثل الصكوك، التمويل الإسلامي، والزكاة) على المستوى المؤسسي وكيفية تحسين السياسات المالية.

■ **التحديات المحلية والإقليمية:** ستساعد هذه الدراسة في تحديد التحديات التي تواجه المؤسسات الجزائرية في تطبيق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، مثل القيود القانونية والتقنية، وتحديد كيفية التكيف مع النظام المالي الدولي.

■ **توجهات الاقتصاد الجزائري:** يمكن أن تسلط الإضافة العلمية الضوء على تأثير الاقتصاد الجزائري الحالي (النفط والغاز) على توجهات السياسة المالية وأهمية تنويع الاقتصاد وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تبني مفاهيم الاقتصاد الإسلامي.

■ **الجانب المؤسساتي والسياسي:** بما أن الجزائر دولة ذات أغلبية مسلمة، فإن البحث العلمي قد يساهم في توضيح كيف يمكن للسياسات الحكومية أن تتوافق مع المبادئ الإسلامية وتطوير البنية المؤسسية التي تدعم الاقتصاد الإسلامي، سواء على مستوى البنوك أو الأسواق المالية.

إضافة إلى ذلك، يمكن تصنيف البحث ضمن مجالات الاقتصاد الإسلامي المعاصر، وتحليل تطبيقات السياسة المالية في إطار الاقتصاد الإسلامي في الدول النامية، بالإضافة إلى التفاعل بين النظرية والممارسة في بيئة الجزائر.

1- مفهوم المالية الإسلامية الداعمة للاقتصاد الإسلامي

تتعدد المذاهب الاقتصادية عبر العصور، ومن أبرزها الرأسمالية والاشتراكية. تعتمد الرأسمالية على مبدأ الحرية الاقتصادية والمنافسة الحرة، بينما تستند الاشتراكية إلى توزيع الإنتاج وفقاً لعمل الأفراد واحتياجاتهم، يختلف المذهب الاقتصادي الإسلامي عن هذين المذهبين، حيث يستند إلى مبادئ دينية ثابتة من الشريعة الإسلامية، ويعتمد على اجتهادات الفقهاء لمواجهة التغيرات الاجتماعية، مما يجعله قابلاً للتطبيق في مختلف الأزمنة (القصاص، 2006، صفحة 03).

أشار علماء غربيون، مثل جاك أوستري، إلى أن تطبيق الاقتصاد الإسلامي يمكن أن يساهم في تحقيق ازدهار أكبر مقارنة بالمذهبين الاقتصاديين التقليديين، واعتبر أوستري أن هناك مذهباً اقتصادياً ثالثاً، وهو الاقتصاد الإسلامي، يُعتبر أكثر فعالية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

وسيسود هذا المذهب عالم المستقبل لأنه يمثل طريقة متكاملة للحياة المعاصرة (مبيض، 2016، صفحة 28).

1.1 تعريف الاقتصاد الإسلامي وعلاقته بالمالية الإسلامية

الاقتصاد الإسلامي هو نظام اقتصادي يستند إلى الأصول المستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية، ويُستخدم كأساس لبناء النظام الاقتصادي بما يتناسب مع البيئة والسياسات الزمنية (موقع الكتروني).

تعرف البنوك الإسلامية وفقاً للاتفاقية الخاصة بإنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية بأنها مؤسسات مالية تلتزم بمبادئ الشريعة الإسلامية، حيث تحظر التعامل بالفائدة، وتهدف هذه البنوك إلى تعبئة الموارد وتوظيفها في مشاريع تتماشى مع الشريعة، مع التركيز على تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية للمجتمع الإسلامي، بالإضافة إلى عدم التعامل بالربا، يجب

على هذه البنوك تبني الأسس والضوابط الشرعية في جميع معاملاتها، مما يسهم في تعزيز التكافل الاجتماعي وترسيخ مبادئ الدين الإسلامي ونشر الوعي الاقتصادي الإسلامي.

1.1.1 خصائص الاقتصاد الإسلامي

يمتاز الاقتصاد الإسلامي عن غيره من الأنظمة الاقتصادية الوضعية بمجموعة من الخصائص التي تجعله النموذج الأمثل لحل العديد من المشكلات الاقتصادية المعاصرة، وتتمثل هذه الخصائص في النقاط التالية (مرشد، د. سنة):
الاقتصاد الإسلامي يستند إلى مبادئ الشريعة الإسلامية المستمدة من القرآن والسنة، مما يجعله موضوعيًا وقابلًا للتطبيق في جميع الأوقات، ويرتبط هذا الاقتصاد بمفاهيم عقدية مثل "الإيمان بالغيب"، التي تؤثر على جوانب اقتصادية مثل الرزق والإنفاق، كما يتجلى الإيمان في الاقتصاد الإسلامي من خلال الأفعال والأقوال، مما يحفز الأفراد على القيام بأعمال خيرية. ويتضمن الاقتصاد الإسلامي أيضًا قيمًا أخلاقية مثل العدالة والأمانة، ويركز على المشروعية، أو ما يُعرف بـ "الحلال".

حيث يهدف إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية وتوازن الاقتصاد الكلي، ويسعى الاقتصاد الإسلامي إلى زيادة الرفاهية المادية والسمو الروحي للإنسان، مع التركيز على الترشيد في استخدام الموارد وتجنب الإسراف، كما يتميز بوجود قواعد ثابتة مع إمكانية التطور، ويجمع بين المصلحة العامة والخاصة، مما يعكس مبدأ الوسطية والاعتدال.

2.1.1 المرتكزات الأساسية للاقتصاد الإسلامي

الإطار الهيكلي للاقتصاد الإسلامي يعتمد على ستة مرتكزات أساسية (الكريم، 2001، صفحة 35 وما بعدها):
- الملكية المزدوجة والتي تتضمن الملكية الخاصة للأفراد والملكية العامة التي تشمل المنافع الجماعية مثل الطرق والمراعي بالإضافة إلى ملكية الدولة التي تدير الثروات لصالح المصلحة العامة، أما الحرية الاقتصادية فتعني حرية الأفراد في السعي للإنتاج والاستثمار بما يخدم مصالح المجتمع، وقد تبني المشرع الجزائري هذا المبدأ في القانون المتعلق بالاستثمار (القانون رقم: 22-18، 2022)، الذي نص على حرية الاستثمار ومبدأ الشفافية بين المستثمرين كما تكفل ضوابط الشريعة الإسلامية حماية مصالح المسلمين من خلال تحريم ممارسة الأنشطة الاقتصادية الضارة، وهو ما دعا إليه المشرع الجزائري من خلال القانون الخاص بالقواعد المطبقة على الممارسات التجارية (القانون رقم: 04-02، 2004).

أما من ناحية مفهوم العدالة الاجتماعية من المنظور الإسلامي، والذي يعتمد على مفهومين رئيسيين: "التكافل الاجتماعي" و"التوازن الاجتماعي" فانه:

- التكافل الاجتماعي: يشير إلى مسؤولية الأفراد تجاه بعضهم البعض لضمان تلبية احتياجات الجميع دون إفراط أو تفريط.

- التوازن الاجتماعي: يتعلق بعدالة توزيع الثروة وإعادة توزيعها عند حدوث اختلال، لضمان تكافؤ الفرص.

اذ كان "بيت مال المسلمين" كوسيلة لتحقيق هذه الأهداف، حيث تسعى الشريعة الإسلامية لحفظ الدين والنفس والنسل والمال، ويؤكد النص على أن هذا الإطار يساهم في تحقيق الأمن الاجتماعي، مما يقلل من المخاطر الداخلية والخارجية مثل الجرائم الناتجة عن الفقر والبطالة.

يمكن أن يساهم تطبيق الاقتصاد الإسلامي في تقليل الجرائم الاقتصادية بين المتعاملين، حيث تعتبر هذه الجرائم محظورة وتؤثر سلبًا على الإنتاج والتوزيع والاستهلاك وإدارة الاقتصاد، وغالبًا ما تتعارض هذه التصرفات مع السياسة الاقتصادية للدولة

2.1 تجربة عن تطبيق الاقتصاد الإسلامي عمليا

تطورت الخدمات والمنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في السعودية استجابة لاحتياجات السوق، حيث تلبي المصارف والمؤسسات المالية متطلبات عملائها، ويشجع البنك المركزي السعودي (ساما) المؤسسات على تطوير منتجات تلبي احتياجات العملاء، وتقدم جميع المصارف السعودية والعديد من الفروع الأجنبية منتجات تمويلية متوافقة مع الشريعة والتي تشكل غالبية قطاع المصرفية للأفراد، مع نمو ملحوظ في قطاع الشركات، ومن المتوقع استمرار هذا النمو خلال العقد القادم.

اذ شهدت المملكة العربية السعودية نموًا ملحوظًا في الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، حيث بلغت نسبتها حوالي 51% من إجمالي أصول النظام المصرفي و67% من مطلوباته في يوليو 2016، وتُعتبر هذه النسب الأعلى بين الدول التي تقدم خدمات مصرفية متوافقة مع الشريعة، كما تمتلك المملكة نحو 19% من إجمالي الأصول العالمية المتوافقة مع الشريعة، ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى 25% على الأقل بحلول عام 2030 (موقع الكتروني).

1.2.1 القواعد العملية للاقتصاد الإسلامي

يرتكز النظام الاقتصادي الإسلامي على مجموعة من القواعد العملية الأساسية التي تميزه عن النظم الاقتصادية الأخرى ومن أبرز هذه القواعد ما يلي (الكريم، 2001، صفحة 41 وما بعدها):

- المال:

"تحريم الربا" يُعتبر الربا غير مشروع، حيث يحصل المرابي على عائد دون جهد، ويستبدل الإسلام سعر الفائدة بمبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر.

"تحريم الاكتناز": يُشير إلى حبس الثروة عن التداول، مما يعطل دور المال في الإنتاج.

"إيتاء الزكاة": فريضة على المسلمين الذين يمتلكون حد النصاب، وتعتبر حقًا اجتماعيًا، حيث تتحمل الدولة مسؤولية جمعها وتوزيعها.

- العمل: يُعتبر العمل حقًا وواجبًا وفريضة، ويعمل الإسلام على محاربة البطالة، حتى لو كانت لأغراض العبادة، مع توفير الدولة لفرص العمل.

- السوق الإسلامية: تتميز بتنافسية عادلة، حيث تتفاعل قوى العرض والطلب بحرية لتحديد الأسعار، مما يحقق توازناً بين المنتجين والمستهلكين.
- تدخل الدولة: يُعتبر تدخل الدولة أصلاً ثابتاً من أصول الاقتصاد في الإسلام، بهدف تحقيق العدالة ومصالح الجماعة، وتدخل الدولة في النظام الاقتصادي الإسلامي من خلال تحقيق التشغيل الأمثل للموارد الاقتصادية، مثل ترشيد الاستهلاك وترشيد الإنتاج، وتوزيع النشاط الإنتاجي، كما تعمل الدولة على توفير وسائل العمل لتحقيق العدالة الاجتماعية (القانون رقم: 17-02، 2017)، ومراقبة التعامل في الأسواق، وتطبيق مقاييس الإنتاج ومواصفات السلع والإعلانات التجارية (المرسوم التنفيذي رقم: 90-39، 1990).

2.2.1 تجربة بعض الدول العربية في تطوير الاقتصاد الإسلامي

تعتبر الإمارات العربية المتحدة عضواً في منظمة التعاون الإسلامي، التي تضم 57 دولة، حيث تم التأكيد على أهمية تطبيق الاقتصاد الإسلامي، وشهد هذا القطاع نمواً ملحوظاً يتراوح بين 10% و15% مؤخراً، ومن المتوقع أن يستمر هذا النمو في السنوات القادمة بسبب زيادة النمو السكاني في الدول الإسلامية، مما يزيد الطلب على المنتجات والخدمات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

استناداً إلى الإمكانيات الاقتصادية لدولة الإمارات، تم اتخاذ عدة خطوات استراتيجية، منها (عيد، 2016، صفحة 10 وما بعدها):

تم إطلاق مبادرة "دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي" في عام 2013 بهدف دمج الاقتصاد الإسلامي في اقتصاد الإمارة وتنويع الاقتصاد الوطني، كما تم تأسيس مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي في نفس العام، الذي يركز على مجالات مثل الصناعات الحلال والسياحة والبنية التحتية الرقمية، وتتضمن الخطة الاستراتيجية لتطوير هذا القطاع توفير منتجات مالية وخدمية إسلامية وتعزيز معايير الجودة، مما يهدف إلى جعل دبي مرجعاً عالمياً في التمويل الإسلامي، وصناعة الأغذية الحلال، والسياحة العائلية، والتجارة الإلكترونية الإسلامية، بالإضافة إلى كونها مركزاً للمعرفة والبحث في الاقتصاد الإسلامي.

ويظهر الاقتصاد السعودي من خلال أربعة جوانب رئيسية أولاً، يشير إلى النمو المستمر للنتائج المحلي الذي يعزز مكانة المملكة كواحدة من أكبر 20 اقتصاداً عالمياً وثانياً، يبرز دور الميزانية التريلونية في دعم النشاط الاقتصادي من خلال الإنفاق الحكومي اما ثالثاً، فيتناول رؤية المملكة 2030 التي تركز على تعزيز الاستثمار وتنفيذ مشاريع متنوعة لتوفير فرص استثمارية للمؤسسات المالية، وأخيراً تسعى المملكة لتعزيز مكانتها في التمويل الإسلامي من خلال تطوير السوق المالية وتشجيع إصدارات مثل الصكوك الإسلامية ونظام التأمين التعاوني، بالإضافة إلى التمويل العقاري المتوافق مع الشريعة كما تشهد الاستثمارات المحلية نمواً ملحوظاً في هذا المجال، خاصة في إصدارات الصكوك والصناديق الاستثمارية.

اما عن إنجازات دولة الكويت لاسيما بواسطة مركز الكويت للاقتصاد الإسلامي تمثلت خاصة في (موقع الالكتروني) :

تم إعداد خطة استراتيجية للمركز تغطي الفترة من 2018 إلى 2023، وتهدف إلى تعزيز ثقافة الاقتصاد الإسلامي في المجتمع، وتحفيز الجهات الحكومية ومجتمع الأعمال على تطبيق الممارسات الاقتصادية الإسلامية لدعم التنمية الاقتصادية. كما تسعى الخطة إلى الاستخدام الأمثل لأموال الوقف والزكاة وفق نماذج اقتصادية إسلامية بالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء هيكل تنظيمي للمركز تمهيداً لتحويله إلى إدارة مستقلة في مارس 2018، وتم إعداد قانون للصكوك الإسلامية ورفعته إلى بنك الكويت المركزي في فبراير 2018، كما تم اعتماد شهادة المدقق الشرعي بالتعاون مع البنك وهيئة سوق المال في مايو 2019.

2- الإطار القانوني للمالية الإسلامية كمدخل للاقتصاد الإسلامي في الجزائر

صادقت الجزائر على الاتفاقية المتعلقة بإنشاء البنك الإسلامي للتنمية (الامر رقم: 75-17، 1975)، حيث تمتلك الدولة نسبة من الأسهم في كما تم إنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية في الجزائر عام 1990 ومع ذلك، لا يوجد تطبيق فعلي للاقتصاد الإسلامي كما ينبغي في الجزائر، على الرغم من كونها دولة إسلامية ومنظمة للعديد من المنظمات والهيئات الإسلامية ذات الصلة، ويلاحظ تأخر في التطبيق الفعلي لمبادئ الاقتصاد الإسلامي، لاسيما من الناحية التشريعية.

تنص المادة 2 من الدستور الجزائري (المرسوم الرئاسي رقم: 20-442، 2020)، على أن الإسلام هو دين الدولة، بينما تنص المادة 61 على ضمان حرية التجارة والاستثمار والمقاول، والتي تمارس في إطار القانون ومن ثم، يمكن البدء في تطبيق الاقتصاد الإسلامي عملياً في الجزائر، حيث توجد بنوك إسلامية تشجع على الصيرفة الإسلامية، بالإضافة إلى وجود التأمين التكافلي ومع ذلك، لم يكن قانون النقد والقرض يستوعب الاقتصاد الإسلامي (القانون رقم: 90-10، 1990) ولاحقاً سمحت القوانين الوطنية بإنشاء مؤسسات مالية متخصصة ذات طابع تعاوضي تحت مسمى تعاونيات التوفير والقرض بالإضافة إلى النواذ الإسلامية في البنوك التجارية التقليدية، مع إدراج بنك خاص بالصكوك الإسلامية (القانون رقم: 17-11، 2017).

حتى صدور النظام الذي يتعلق بقواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية (النظام رقم: 18-02، 2018) والذي تم إلغاؤه بقانون آخر في عام 2020، جاءت جميع هذه القوانين وغيرها في محاولة لتنظيم جوانب متكاملة تتعلق بفروع الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر، والتي تشمل: المؤسسات المصرفية الإسلامية، صناديق الاستثمار الإسلامية الصكوك الإسلامية، وشركات التأمين التكافلي.

2.1 التمويل الإسلامي في الجزائر

الجزائر لا تمتلك بنوكاً إسلامية وطنية، حيث تم إنشاء البنوك الموجودة جزئياً من خلال شركات أجنبية ودعم خارجي من الدول العربية، دون تدخل فعال من الدولة، كما أن مؤسسات التعليم العالي في الجزائر لا تزال متخلفة مقارنة بنظيراتها في آسيا وأوروبا، التي أدخلت برامج التمويل الإسلامي وأنشأت مراكز أبحاث متخصصة لمتابعة صناعة التمويل الإسلامي (صالح، يومي 5-6 ماي 2014).

ويتطلب تطوير الهندسة المالية الإسلامية تصميم وتنفيذ أدوات مالية مبتكرة وحلول لمشكلات التمويل، مع الالتزام بتوجيهات الشريعة الإسلامية التي تحظر الربا والغرر ومع ذلك، تواجه هذه الهندسة تحديات تتعلق بالبيئة التقليدية، مما يؤدي إلى تقليص أهدافها، حيث تقتصر وسائل الابتكار على تحسين المنتجات المالية التقليدية، كما أن نقص البحث والتطوير وغياب حقوق الملكية لأصحاب الأفكار يشكلان عائقين أمام تقدمها، وكذا ضعف التنسيق بين الهيئات وتوحيد المرجعية الشرعية وتأثيرها السلبي على المؤسسات المالية كما يشير إلى أن الحجم الاقتصادي الكبير للمؤسسات المالية التقليدية في السوق العالمية يمنحها ميزة في استخدام سياسات تسويقية أكثر فعالية من تلك التي تعتمد عليها المصارف الإسلامية.

1.1.2 المصارف الإسلامية في الجزائر

اعتمد النظام رقم 18-02 مصطلح "المصارف" بدلاً من "البنوك"، مما يميزها عن البنوك التقليدية، حيث تنص المادة 04 من هذا النظام على ضرورة حصول هذه المصارف على شهادة المطابقة من الهيئة الوطنية للرقابة الشرعية، وذلك من خلال تقديم منتجات إسلامية مثل: المرابحة، السلم، والاستصناع، وغيرها، التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. وفقاً للمواد 66-69 من الأمر المتعلق بالنقد والقرض، فإن العمليات المصرفية التشاركية تشمل تلقي الأموال، وعمليات التوظيف، والتمويل، والاستثمار، دون أن تترتب عليها تسديد أو تحصيل فوائد، وخاصةً من خلال منتجات: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الاستصناع، السلم، بالإضافة إلى الودائع في حسابات الاستثمار (الامر رقم: 03-11، 2003).

صدر النظام رقم 20-02 في سنة 2020 لتحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من قبل البنوك والمؤسسات المالية، وذلك بموجب ترخيص من بنك الجزائر ويتضمن هذا النظام تعريفاً لكافة المنتجات الإسلامية المتاحة للتعامل بها، في إطار "شباك الصيرفة الإسلامية" الذي يُخصص حصرياً لخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية في البنوك التجارية التقليدية (نظام رقم: 20-02، 2020).

توجد في الجزائر بنوك متخصصة في الصيرفة الإسلامية، تعمل بشكل مستقل عن البنوك التقليدية، من أبرز هذه البنوك هو مصرف البركة، الذي تم تأسيسه في 20 مايو 1991 كشركة مساهمة بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية وشركة البركة للاستثمار والتنمية السعودية، ويُعتبر مصرف البركة أول بنك إسلامي مشترك بين القطاعين العام والخاص، ولكنه يعمل في بيئة مصرفية تقليدية قائم على أسس ربوية تتعارض مع مبادئه.

أيضاً مصرف السلام الجزائري الذي هو بنك إسلامي تأسس في 20 أكتوبر 2008، ويعمل وفقاً للقوانين الجزائرية وأحكام الشريعة الإسلامية، ويُعتبر ثمرة شراكة جزائرية خليجية، ويقدم مجموعة من المنتجات والخدمات المبتكرة التي تتماشى مع الصيرفة الإسلامية المعاصرة وتتم عمليات التمويل بعدة صيغ إسلامية مثل: المشاركة، المضاربة، الإجارة، المرابحة، والاستصناع (بنك السلام).

2.1.2 شركات رأس المال الاستثماري في الجزائر

استحدث المشرع الجزائري بموجب القانون المتعلق بشركات رأس المال الاستثماري، حيث تنص المادة 02 منه على أن الشركات تهدف إلى المشاركة في رأس المال من خلال تقديم حصص من أموال خاصة أو شبه خاصة لمؤسسات في مراحل التأسيس أو النمو أو التحويل أو الخصخصة، وهذا يعكس التوجه الذي اتبعه المشرع الجزائري لتلبية الاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مراحلها (القانون رقم: 06-11، 2006).

كما تبرز أهمية المناولة كأداة فعالة لتعزيز نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تُعتبر بمثابة مقبولة من الباطن وفقًا للقانون رقم 02-17 المؤرخ في 10 جانفي 2017، الذي يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد أثبتت الوقائع الصناعية أهمية المناولة، التي أصبحت واحدة من أبرز الاستراتيجيات الحديثة وأكثرها قدرة على تحقيق التنمية الصناعية، من خلال تنظيم النشاط، وتحقيق التخصص، وتقسيم العمل، والحد من النفقات، وزيادة الكفاءة، وتعظيم المكاسب، وتعزيز القدرة التنافسية لذا، من الضروري دعم وتعزيز المناولة في الجزائر، حيث تقوم على إسناد جزء من الأعمال من قبل شركات كبيرة إلى مؤسسات معينة، تحت مسؤوليتها، في إطار عقد عمل.

ويتم التعاون في شركات رأس المال الاستثماري التي تهدف إلى تقديم تمويل إسلامي لا ربوي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يتيح هذا التمويل لهذه المؤسسات ممارسة أنشطتها وفقًا للمنهج الإسلامي، كما يشير النص إلى أن شركات رأس المال الاستثماري تتدخل من خلال "المساهمة" لتصبح شريكًا في هذه المؤسسات، لكنه يلفت الانتباه إلى عدم تحديد المشرع الجزائري نطاق نشاط رأس المال الاستثماري من حيث نوع المؤسسات المعنية، أي أن تدخلها يتم في إطار عقد شركة (حدادة، 2019، صفحة 138).

كما يجب الإشارة إلى وجود جهتين للرقابة على شركات رأس المال المخاطر، وهما الوزارة المكلفة بالمالية ولجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها وفي الجزائر، لا تمارس جميع البنوك والمؤسسات المالية التقليدية نشاط رأس المال الاستثماري لأسباب متعددة، منها صدور القانون الخاص بها مؤخرًا فقط.

2.2 الاهتمام التشريعي ببعض فروع الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر

إن تطوير الصناعة المالية الإسلامية يتطلب إنشاء منظومة متكاملة تضم بنوكًا ومؤسسات مالية تعمل في إطار كل من الصناعة المالية التقليدية والإسلامية، ويتعين على الدولة تحويل أحد البنوك العامة إلى بنك إسلامي يتكامل مع البنوك القائمة حاليًا، بالإضافة إلى تحويل شركة تأمين عامة إلى شركة تأمين وإعادة تأمين تكافلي، ويتطلب ذلك تسريع التحولات المرتبطة بالنظام المصرفي.

ويتطلب تطوير وظيفة البنك المركزي في الجزائر التزام الدولة بالمعايير الدولية لتحسين التنظيم والشفافية، اذ يجب إدماج مؤسسة الزكاة والأوقاف في النظام المالي، والاستفادة من دليل شفافية المالية العامة، كما ينبغي تحويل صندوق حفظ الموارد إلى صندوق سيادي يدير وفق مبادئ ستيانغو، مع تنويع استثماراته لضمان العوائد والحفاظ على الموارد للأجيال القادمة وتعزيز دوره كأحد أكبر المستثمرين في الصكوك الإسلامية وصناديق الاستثمار الإسلامية.

وشهدت الجزائر تأخرًا في تطبيق الصناعة المالية الإسلامية مقارنة بالدول الأخرى بسبب غياب الإرادة السياسية ومع ذلك بدأت تظهر تشريعات جديدة لتنظيم السوق المالي والمصارف الإسلامية، مما قد يؤدي إلى إصدار قانون خاص بالمؤسسات الاقتصادية الإسلامية في المستقبل.

وقد تم مؤخرًا إقرار نص قانوني ينظم نشاط التأمين التكافلي (الإسلامي)، مما يعكس أيضًا اهتمامًا متزايدًا بالصكوك الإسلامية وصناديق الاستثمار الإسلامية، وهو ما يعد بداية مشجعة لتكريس المؤسسات الاقتصادية الإسلامية في المستقبل.

1.2.2 الاهتمام التشريعي بالتأمين التكافلي في الجزائر

إمكانية إنشاء شركات ذات الشكل التعاضدي أو التعاوني، دون قصرها على قطاع معين وقد جاء هذا المرسوم التنفيذي تطبيقًا للمادة 215 من الأمر رقم 95-07 المؤرخ في 25 يناير 1995، المتعلق بالتأمينات المعدل والمتمم. ومن الجدير بالذكر أنه في عام 1996، قامت الجزائر بالتوقيع على ما يعرف بالاتفاقية الخاصة لإنشاء المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمارات وائتمان الصادرات (كعبوش، 2021) وفي عام 2006، ظهرت شركة سلامة للتأمينات كشركة تأمينية تمارس التأمين بأسلوب مختلف عن التأمين التجاري التقليدي، حيث تعتمد على النظام الإسلامي (التكافلي)، وتعتبر هذه الشركة فرعًا تابعًا لشركة أياك للتأمين الإسلامي الإماراتية في السعودية، وهي الوحيدة التي تقدم خدمات التأمين التكافلي في السوق الجزائرية. (كعبوش، 2021، الصفحات 144-145).

أما بالنسبة لنشاط التأمين في السوق الجزائرية، فقد ارتفع عدد وكالات التأمين التجاري إلى أكثر من 2310 وكالة في عام 2016، أي بزيادة تقارب 750 وكالة بنكية، وذلك في إطار توزيع منتجات التأمين عبر البنوك التجارية التقليدية. حتى صدور المرسوم التنفيذي رقم 21-81 المؤرخ في 23 فبراير 2021، الذي يحدد شروط وكيفية ممارسة التأمين التكافلي 42، لم يكن هناك إطار قانوني واضح لهذا النوع من التأمين، وقد جاء هذا المرسوم تطبيقًا لنص مادة في قانون المالية لسنة 2020، ليمنح التأمين التكافلي إطارًا قانونيًا رسميًا، حيث إن المرسوم التنفيذي لعام 2009 لم يتناول التأمين الإسلامي بشكل صريح، رغم أنه ينظم التعاونيات.

يمثل التأمين التكافلي نظامًا تعاونيًا يشارك فيه أفراد أو كيانات يتعهدون بمساعدة بعضهم البعض عند حدوث مخاطر أو انتهاء عقد التأمين، من خلال دفع مساهمات تُستخدم لإنشاء "صندوق المشاركين"، يتوافق هذا النظام مع مبادئ الشريعة الإسلامية، على عكس التأمين التجاري التقليدي الذي يُعتبر محرّمًا في بعض جوانبه، ويشمل التأمين التكافلي تأمينات للأشخاص والتكافل العام الذي يعكس التأمين على الأضرار في النظام التقليدي.

يمارس التأمين التكافلي في الجزائر وفقًا للمرسوم الصادر في عام 2021، من خلال شركة تأمين تمارس حصرًا عمليات التأمين التكافلي، أو من خلال تنظيم داخلي يُعرف بـ "نافذة" لدى شركة تأمين تمارس التأمين التقليدي وفي هذه الحالة يتوجب على الشركات الاحتفاظ بحسابات مالية ومحاسبية منفصلة عن حسابات التأمين التجاري التقليدي.

2.2.2 الاهتمام التشريعي بالصكوك الإسلامية ومدى تطبيقها من خلال صناديق الاستثمار الإسلامية في الجزائر

وفقًا لتقرير لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة، فإن الصكوك الإسلامية، بوصفها ورقة مالية قابلة للتداول (برحيلية، يومي 8-9 ديسمبر 2013، صفحة 02)، يجب أن يُنص عليها في القانون التجاري أو المدني الذي يُطر مفهوم "الملكية المقيدة"، وهو ما لا يتوفر في القانون الجزائري، كما يشير قانون النقد والقرض إلى غياب عقود التمويل الإسلامي التي تُصدر الصكوك بناءً عليها ومع ذلك، فقد تضمن النظام رقم 18-02 المالية التشاركية (الإسلامية)، إلا أنه تم إلغاؤه بموجب النظام رقم 20-02 الذي أضاف "حسابات الودائع" (المرسوم التشريعي رقم: 93-10، 1993). من الناحية التنظيمية، يتطلب نجاح الصكوك الإسلامية وجود شركة ذات غرض خاص، تحمي حقوق حملة الصكوك الإسلامية وتعمل كوسيط بين المصدر وحملة الصكوك ومع ذلك، لا ينص القانون التجاري الجزائري على وجود مثل هذه الشركات، مما يعيق إمكانية إصدار الصكوك الإسلامية (بادا، 2021، صفحة 163).

لذا، يمكن تعديل النظام 20-02 بإضافة تعديل للمادة 25 يسمح للمصارف، سواء التقليدية أو الإسلامية، بإصدار الصكوك كخطوة أولى، كما ينبغي تعديل الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض بإضافة مصطلح "التمويل" الذي تقوم

عليه المالية الإسلامية في المادة 35 منه، ونظرًا لأن الصكوك لا يمكن إدراجها ضمن الأسهم أو السندات، يصبح من الضروري سن فرع جديد خاص بالصكوك، بحيث تمثل ورقة مالية وقيمة منقولة، كما يجب تعديل المواد 674 و 675 من القانون المدني لفصل الملكية القانونية عن الملكية الانتفاعية أو وضع بند يستثني الصكوك (بادا، 2021، صفحة 166).

وبذلك، فإن التنظيم رقم 20-02 المتعلق بالصيرفة الإسلامية في الجزائر لعام 2020 لا يتضمن بندًا خاصًا يسمح للمصارف الإسلامية بتداول الصكوك، مما يعني أنه لا يمكن الاعتماد عليه لإصدار الصكوك الإسلامية في الجزائر من قبل المصارف والمؤسسات المالية (بادا، 2021، صفحة 168).

يمكن تطبيق الصكوك الإسلامية من خلال صناديق الاستثمار الإسلامية، وذلك للأسباب التالية (برحيلية، يومي 8-9 ديسمبر 2013، صفحة 15 وما بعدها):

- لا يتقيد الصندوق بمبدأ ثبات رأس المال، مما يسمح له بتلقي مدخرات جديدة دون الحاجة للرجوع إلى المستثمرين الأصليين.

- لا يتمتع الصندوق بالشخصية المعنوية، مما يعني أن ملكية حافطة من الأوراق المالية التي يشكلها الصندوق لا تثبت له بل تثبت الملكية لأمين الاستثمار أو الشركاء أنفسهم.

تجدر الإشارة إلى أنه تم إدراج الصكوك الإسلامية في السوق المالية الغربية، بينما تم رفضها في السوق المالية الجزائرية بحجة أن القانون الجزائري لا يعترف بالملكية المقيدة.

صندوق الاستثمار الإسلامي هو مؤسسة تهدف إلى تجميع أموال صغار المدخرين بغرض استثمارها وتحقيق ربح حلال مع مراعاة أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية وتعتبر هذه الصناديق بمثابة مؤسسة في شكل شركة مساهمة تتولى تجميع المدخرات بموجب صكوك أو وثائق استثمارية موحدة القيمة، وتستثمرها نيابة عن الآخرين لتحقيق الربح بأقل مخاطرة،

مثل: صكوك الإجارة، صكوك المشاركة، صكوك المربحة، صكوك السلم، صكوك المضاربة وصكوك الإستصناع (ابراهيم، 2020، صفحة 03).

وبذلك، تُعتبر صناديق الاستثمار الإسلامية شكلاً من أشكال الاستثمار الجماعي، تقوم على تعبئة المدخرات في شكل مساهمات (أسهم وصكوك) بغرض استثمارها مع مراعاة أحكام الشريعة الإسلامية، على أن يتم تقاسم الأرباح أو تحمل الخسائر وفقاً للعقد المبرم (بوحرب، 2021، صفحة 40)

خاتمة

كان النقاش حول البدائل الإسلامية في مجال المالية والاقتصاد لدى بعض المتخصصين يُعتبر نوعاً من "الدجل" وذلك استناداً إلى رؤيتهم الضيقة للشريعة الإسلامية التي يرون أنها لا تصلح إلا لإقامة الصلوات وتنظيم العبادات، ولا علاقة لها بالحياة الاقتصادية التي تتطلب تشريعات قانونية أكثر توافقاً مع الواقع وأكثر استجابة لاحتياجات الإنسان التي يفرضها عصر التطور، والذي لا مكان فيه للأفكار الدينية وفقاً لتصوراتهم.

سار العالم وفقاً لهذا التصور الخاطيء، حيث تم تقديم النظام الاقتصادي الرأسمالي كنموذج وحيد لإدارة الشؤون المالية والاقتصادية ومع ذلك أصبح الوضع تحت وطأة الأزمة الاقتصادية، للبحث عن بدائل اقتصادية أخرى قادرة على إنقاذ الاقتصاد العالمي الذي دمرته المعاملات المالية الربوية وما نتج عنها من آثار اقتصادية خطيرة، ولم يجد الاقتصاديون بديلاً أفضل من البديل الإسلامي لحل المعضلة الاقتصادية العالمية التي وصلت إلى حد الانهيار المالي والإفلاس، وما تبعه من تدهور اجتماعي وقد شهدنا دولاً رأسمالية تتخذ خطوة غير متوقعة باللجوء إلى الصيرفة الإسلامية، حتى وإن كان ذلك في نطاق محدود كما فعلت بريطانيا، استناداً إلى بعض الاستشارات المالية التي أثبتت جدوى البديل المالي الإسلامي من خلال النتائج الإيجابية التي حققتها بعض الدول الإسلامية الرائدة في هذا المجال، وعلى رأسها ماليزيا والسعودية، بالإضافة إلى تجارب أخرى محدودة في بعض الدول العربية والإسلامية.

ولم يتوقف الاعتماد على الصيرفة الإسلامية عند هذه الدول، بل انتشر وازدهر في السنوات الأخيرة ليصبح بديلاً مالياً في العديد من المناطق حول العالم ولم تكن الجزائر استثناءً من الدول التي سارت في هذا الاتجاه، ومن الجدير بالذكر أن تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر بدأت قبل حدوث الأزمة المالية العالمية التي أثرت عليها كما أثرت على دول عديدة فقد كانت تجربة "بنك البركة" وغيرها في الجزائر رغم محدوديتها، تصب في هذا الاتجاه، وزاد الاهتمام بنظام الصيرفة الإسلامية في الجزائر خلال ذروة الأزمة المالية، حيث أعلن الوزير الأول في رده على أسئلة نواب الغرفة الأولى للبرلمان خلال جلسة المصادقة على مخطط عمل الحكومة عن الشروع العملي في تطبيق هذا النظام، الذي سيشمل في المرحلة الأولى، وقبل نهاية السنة الحالية، بنكين، على أن تتوسع العملية مستقبلاً لتشمل أربعة بنوك أخرى بحلول عام 2018.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن قرار الحكومة الجزائرية باعتماد الصيرفة الإسلامية استند إلى ثلاثة مبادئ أساسية: المبدأ الأول هو أن الدستور الجزائري ينص في بعض مواده على اعتماد الشريعة الإسلامية كمصدر ثانٍ للتشريع، المبدأ

الثاني يتمثل في استجابة الدولة الجزائرية لهذا البديل الإسلامي باعتباره مطلبًا شعبيًا ملحقًا ومتزايدًا أما المبدأ الثالث فهو أن الجزائر قد اتجهت منذ فترة إلى اعتماد نظام الصيرفة الإسلامية، حيث تمثل ذلك في سعيها لتشجيع الاهتمام بالمالية الإسلامية وما تبع ذلك من سلسلة من الندوات والمؤتمرات والدورات العلمية المتخصصة التي كانت بداية نظرية مهمة وأساسية من أجل تهيئة وتكريس العمل بنظام الصيرفة الإسلامية.

إن "المصارف الإسلامية تحقق التكافل الاجتماعي وتعتبره هدفًا من أهدافها، وهو الاستراتيجية الاجتماعية التي لا تستطيع المصارف التقليدية الربوية تحقيقها، حيث تعمل المصارف الإسلامية على استخدام عوائد الزكاة وعوائد "القرض الحسن" في دعم الفئات الاجتماعية الهشة والفقيرة وفق قواعد الاستحقاق المتعارف عليها."

النتائج:

استنادًا إلى ما تم ذكره، يمكننا استنتاج ما يلي:

- يتميز الاقتصاد الوضعي الحالي بفصله عن الأخلاق في المعاملات الاقتصادية، على عكس الاقتصاد الإسلامي الذي يعتمد على المبادئ الأخلاقية.

- يركز الاقتصاد الإسلامي على ثلاث ركائز رئيسية، وهي الملكية المزدوجة، حرية اقتصادية مقيدة، والتكافل الاجتماعي مما يتيح ازدهار الاقتصاد وتنميته من خلال المشاركة العامة وفقًا لقيود أخلاقية، ويساهم في ظهور وتطور المؤسسات الاقتصادية الإسلامية.

- منتدى البركة أكبر منصة عالمية سنوية للاقتصاد الإسلامي، وهي مؤسسة غير ربحية، وتعد نتاج ندوة البركة للاقتصاد الإسلامي، التي يمتد تاريخها لأكثر من 42 عاما منذ انطلاقتها عام 1981، وهي بمثابة حجر الأساس في تطوير العمل الاقتصادي الإسلامي في العالم من الناحيتين الفقهية والفنية.

- يتسم الأداء الاقتصادي الإسلامي بضرورة وجود عناصر مثل الكفاءة، الاستقرار، توزيع الدخل، النمو الاقتصادي الأهداف التنموية، والأهداف الأخلاقية، مما يساهم في نجاحه العملي.

- تهيمن البنوك العمومية والأجنبية التقليدية على القطاع المصرفي، مما يترك الساحة المصرفية أمام البنوك الخاصة ذات رأس المال الأجنبي على حساب البنوك الإسلامية، وهذا يؤثر سلبًا على الاقتصاد الإسلامي في الجزائر.

- تم تنظيم الصيرفة التشاركية في الجزائر بموجب نظام وليس قانون، مما يعد دلالة شكلية فقط، وبالتالي فإن هذا الأمر يؤثر على تفسير النصوص القانونية.

- النظام رقم 18-02 يشير إلى اعتماده على القواعد القانونية التقليدية المنظمة للقطاع البنكي والمالي في الجزائر، مما يوضح عدم وجود إرادة حقيقية لتجسيد التمويل الإسلامي في البلاد.

- لم يكن هناك اهتمام كافٍ ببعض العقود المالية الإسلامية مثل المغارسة، المزارعة، والمساواة، حيث تم التركيز بشكل أكبر على حسابات الودائع.

- شركات رأس المال الاستثماري في الجزائر تتخذ شكل شركات مساهمة، على عكس المشرع الفرنسي الذي يخول للصناديق المشتركة للتوظيف، وصناديق التقاعد، وصناديق الضمان الاجتماعي، ممارسة نشاط رأس المال الاستثماري.

- تظهر أحكام الاقتصاد الإسلامي بشكل واضح في أشكال المصرفية التشاركية والقوانين المالية المتعلقة بالصكوك والتأمين التكافلي، وبعض الشيء في المراسيم التنفيذية مثل رأس المال المخاطر، حيث يلاحظ تدهور حالة الاستثمار الوقفي في الجزائر، الذي يعاني من تدهور في هذا القطاع.

التوصيات:

لذا، يتعين اتخاذ الخطوات التالية:

1. تهيئة المناخ السياسي والاقتصادي العام، مع الأخذ في الاعتبار أن المناخ الاجتماعي متوفر لتبني الاقتصاد الإسلامي الفعلي في المجتمع الجزائري على أسس صحيحة، مستلهمين من التجارب الدولية الإسلامية الأخرى، ولا سيما تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك من أجل تعزيز ازدهار الاقتصاد الوطني.
2. تعزيز التعاون بين الجزائر مع الدولة السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وحتى الكويت في تطوير قطاع الاقتصاد الإسلامي وتنمية الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر، من خلال زيادة التعاون بين المؤسسات المالية وتبادل الخبرات الثنائية في المجال.
3. سن القوانين والتشريعات اللازمة لتنظيم الصناعة الاقتصادية الإسلامية وما يتصل بها، وصولاً إلى إنشاء مؤسسات اقتصادية إسلامية.
4. مراعاة النصوص المتعلقة بالعمل المصرفي من حيث التشريعات الخاصة بالنظام المصرفي، وتوفير الحماية للمودعين الذين يتأثرون بنتائج أعمال المصارف من حيث الربح والخسارة، مع العمل على تكوين كفاءات بشرية وكوادر لتحسين أداء البنوك الإسلامية.
5. البدء في اتخاذ إجراءات توطئ المنظومة المؤسسية للصناعة المالية الإسلامية، بهدف تحويل الجزائر، من خلال خطة استراتيجية، إلى أكبر منطقة لاستقطاب الموارد المالية الإسلامية.
6. تشجيع المزيد من شركات رأس المال الاستثماري، والعمل على القضاء على المشكلات المختلفة التي تعترضها.
7. إيلاء اهتمام فعلي، قانوناً وعملاً، للصكوك الإسلامية، مع تكريس الجهود للقضاء على العراقيل التي تعيق وجودها عملياً.
8. العمل على تطوير نظام الوقف والزكاة في الجزائر، نظراً لأهميتهما الكبيرة في الصناعة الاقتصادية الإسلامية.

قائمة المراجع:

احمد ماجد السيد عيد. (2016). دراسة قطاع الاقتصاد الإسلامي بدولة الامارات العربية المتحدة. الامارات العربية المتحدة: ادارة التخطيط ودعم القرار ووزارة الاقتصاد.

الامر رقم: 03-11. (22 اوت , 2003). المتعلق بالنقد والقرض . الجريدة الرسمية العدد: 47 لسنة: 2003.

الامر رقم: 75-17. (فيفري 27, 1975). المتضمن المصادقة على اتفاقية انشاء البنك الاسلامي للتنمية . الجريدة الرسمية العدد: 22 لسنة: 1975.

القانون رقم: 06-11. (24 جوان, 2006). المتعلق بشركة الراسمال الاستثماري. الجريدة الرسمية العدد: 42 المؤرخ في 25 جوان 2006.

القانون رقم: 04-02. (23 يونيو , 2004). الذي يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية . الجريدة الرسمية العدد: 41 المؤرخ في 24 يونيو 2004 المعدل والمتمم.

القانون رقم: 17-02. (10 جانفي , 2017). المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . الجريدة الرسمية العدد: 02 المؤرخ في 11 جانفي 2017.

القانون رقم: 17-11. (27 ديسمبر , 2017). يتضمن قانون المالية لسنة 2018. الجريدة الرسمية العدد: 76 المؤرخ في 28 ديسمبر 2017.

القانون رقم: 22-18. (24 جويلية , 2022). المتعلق بالاستثمار. الجريدة الرسمية العدد: 59 المؤرخ في 28 جويلية 2022.

القانون رقم: 90-10. (4 افريل , 1990). المتعلق بالنقد والقرض . الجريدة الرسمية العدد: 16 المؤرخ في 8 افريل 1990 المعدل والمتمم.

المرسوم التشريعي رقم: 93-10. (23 ماي , 1993). المتعلق ببورصة القيم المنقولة . الجريدة الرسمية العدد: 34 المؤرخ في 23 ماي 1993.

المرسوم التنفيذي رقم: 90-39. (30 جانفي, 1990). المتعلق برقابة الجودة وقمع الغش. الجريدة الرسمية العدد: 05 المؤرخ في 31 جانفي 1990.

المرسوم الرئاسي رقم: 20-442. (30 ديسمبر , 2020). يتعلق باصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء اول نوفمبر 2020. الجريدة الرسمية العدد: 82 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020.

النظام رقم: 18-02. (4 نوفمبر , 2018). المتعلق بقواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية . الجريدة الرسمية العدد: 73 المؤرخ في 9 ديسمبر 2018.

انور عبد الكريم. (2001). الاقتصاد الاسلامي: مصطلحات ومفاهيم. (ط.2، المحرر) المملكة العربية السعودية: البنك الاسلامي للتنمية و المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب.

ايمان بغداددي، سيف الدين كعبوش. (2021). الاطار القانوني لتطبيق التامين التكافلي في الجزائر. مجلة العلوم الاسلامية، 03(01).

بدر الدين برحاييلة. (يومي 8-9 ديسمبر 2013). ادراج الصكوك الاسلامية في القانون الجزائري. القليعة، الجزائر: المدرسة العليا للتجارة.

بنك السلام . (بلا تاريخ). تم الاسترداد من موقع الكتروني : <https://www.alsalamalgeria.com>

جلال جويده عبده القصاص. (2006). محددات الائتمان في السوق الراسمالي والاسلامي . الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة .
سهام بوداش، حكيم بوحرب. (2021). صناديق الاستثمار الاسلامية كالية لدعم النشاط المصرفي الاسلامي. مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة، 05(01).

صالح صالحي. (يومي 5-6 ماي 2014). مشروع اقامة أكبر منطقة لتوطين الصناعة المالية الاسلامية في الجزائر بحجم 150 مليار دولار افاق 2024. سطيف 1: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس.
عبد الحق بادا. (2021). الصكوك الاسلامية في الجزائر، بين التنظير والتطبيق. مجلة الاستراتيجية والتنمية، 11(04).
فيروز حدادة. (2019). مفهوم شركات راس المال الاستثماري في الجزائر. المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية والاقتصادية، 56(02).

محمد سعيد محمد مرشد. (د.سنة). تم الاسترداد من

https://portal.arid.my/10134/publications/details/22139#google_vignette

مكرم مبيض. (كانون الاول , 2016). المذهب الاقتصادي الاسس ومشتقاته. مجلة الإقتصاد(55).

موقع الكتروني. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من <https://www.simah.com>

موقع الكتروني. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من www.iefpedia.com

موقع الكتروني. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من <https://iec.awqaf.gov.kw>

نظام نظام رقم: 02-20. (15 مارس, 2020). يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية. الجريدة الرسمية العدد: 16 المؤرخ في 24 مارس 2020.

نور الدين كروش، جمال دقيش، ليلي اولاد ابراهيم. (2020). دور صناديق الاستثمار الاسلامية في تحسين اداء البنوك الاسلامية. مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، 05(01).